الأمم المتحدة
S/2006/332



Distr.: General
26 May 2006
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الأربعين، المعقود في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأديس أبابا. وأشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي أُنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار على تنفيذ برنامجها وتعزيز وتدعيم آليات المتابعة القائمة.

ومرفق طيه نص البيان الصادر عن الفريق العامل الدولي في ختام اجتماعه الوزاري السابع، المعقود بأبيدجان يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

020606 020606 06-36457 (A)

المرفـق

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري السابع للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار

أبيدجان، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦

١ - عُقد الاجتماع الوزاري السابع للفريق العامل الدولي في أبيدجان في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ برئاسة السيد رودُلف أدادا، وزير الدولة وزير الخارجية والفرانكفونية في الكونغو، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء من جمهورية جنوب أفريقيا وغانا وغينيا وفرنسا، فضلا عن الممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلين عن بنن والمملكة المتحدة والنيجر ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

٢ - ونظر الفريق في التقرير السادس الذي أعده فريق الوساطة. واستمع بعد ذلك إلى إحاطة من رئيس الوزراء عن التقدم الذي أحرزته عملية السلام. واستمع أيضا على التوالي إلى وزير الدفاع، الذي كان يرافقه رئيسا أركان قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة، وإلى المنسق العام للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورئيس لجنة الانتخابات المستقلة، والممثل السامي للانتخابات.

٣ - ويشيد الفريق باستهلال المشروع التجريبي لعقد جلسات ميدانية لتسجيل الهوية في سبعة مواقع، وخاصة في أبيدجان وجنوب البلاد وشمالها، وكذلك بالترتيبات التي تتخذها القيادات العسكرية بغرض الشروع في العملية الأولية لتجميع المقاتلين. ويلاحظ الفريق أيضا أن هذه الخطوة الأولى الملموسة باتجاه التنفيذ الفعلي لعمليتي تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تيسّرت بفضل المبادرات الأخيرة التي اتخذها رئيس الوزراء بالتشاور مع رئيس الدولة.

٤ - غير أن الفريق يعرب عن انشغاله العميق حيال التأخيرات الكبيرة التي اعترت تنفيذ عدد من المهام الأساسية التي نصت عليها خريطة الطريق. وفي هذا الصدد، يوجه الفريق نداء إلى جميع الأطراف الإيفوارية لكي تواصل تعاونها مع الحكومة بغية التأكد من أن تشمل عمليتا تحديد الهوية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مجموع أرجاء البلاد فور الانتهاء من المشروع التجريبي لعقد جلسات ميدانية لتسجيل الهوية والعملية الأولية لتجميع المقاتلين.

٥ - وإذ يأخذ الفريق في الاعتبار الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في موعد أقصاه يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإنه يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لتعجيل العملية التي بدأت.

٦ - وفي هذا الصدد، يتعين على رئيسي أركان قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوات الجديدة الوفاء دون إبطاء بالتزامهما المتجدد بالتنفيذ الفعلي للجدول الزمني الخاص بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي وُقع في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وذلك بتحديد مواعيد جديدة للعملية.

٧ - ويحث الفريق الحكومة على الإسراع ببسط إدارة الدولة بغرض استئناف توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين، وضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع في جميع أرجاء الوطن وتشجيع إعادة توحيد البلاد فعلياً.

٨ - وبغية تسريع البدء في العملية الانتخابية، ينبغي للسلطات الوطنية تيسير تدابير من بينها توسيع نطاق أنشطة لجنة الانتخابات المستقلة واللجنة الوطنية للإشراف على عملية تحديد الهوية ليشمل جميع أرجاء البلد.

٩ - ويعرب الفريق عن انشغاله العميق حيال استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وتصاعد النداءات التي تحض على الحقد والعنف، مما يتعارض مع روح الحوار والتعاون التي دعا إلى التحلي بها الزعماء السياسيون الرئيسيون. وفي هذا الشأن، يدين الفريق بشدة أعمال العنف المرتكبة ضد السكان والزعماء السياسيين والقوى المحايدة، وكذا التشهير المنهجي الذي يطال ممثلي المجتمع الدولي من قِبل بعض وسائط الإعلام والشخصيات السياسية. ويهيب الفريق بالسلطات الوطنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع عمليات التحقيق الجارية وتحديد هوية مرتكبي تلك الأعمال ومعاقبتهم.

١٠ - ويحذر الفريق رسمياً كل الذين يودون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عرقلة تنفيذ خريطة الطريق. ويدعو لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) إلى اتخاذ التدابير المناسبة في حقهم.

١١ - ويشجع الفريق رئيس الدولة ورئيس الوزراء على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتوطيد توافق الآراء السياسي بشأن تنفيذ خريطة الطريق.

١٢ - وسوف يعقد الفريق اجتماعه المقبل يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في كوت ديفوار.